اقتصاد

رئيس الحكومة أمام نواب الشعب... استبعاد بعض الشرائح الميسورة من منظومة الدعم حظي باهتمام بالغ من الحكومة

عرنوس: الحكومة تدخلت بتوجيه مباشر من الرئيس الأسد وبدعم بمليارات الليرات لتسويق محصول الحمضيات

هذا العام سيتم تجاوز المعاناة في قطاع النقل

الحكومة تضع على طاولة عملها لهذا العام «الفوترة»

مساعٍ لاستيراد محطة توليد كهرباء متنقلة

٣٧,٧ ألف حكم لمصلحة الجهات العامة حتى الربع الثالث من العام الماضي بنحو ٥٩ مليار ليرة و٣٨٦ ألف دولار و٨٥ ألف يورو

تم استيراد ١,٥ مليون طن قمح

٢١ مليون خدمة قدمتها الصحة

الوطن

بدأ مجلس الشعب اليوم أعمال جلسته الأولى من الدورة العادية الخامسة للدور التشريعي بحضور رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس والوزراء.

وبين رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة تعول كثيراً على دور المؤسسة التشريعية والتكامل معها بكل موضوعية ومسؤولية لتحقيق الهدف المشترك الذي يتم السعي لتحقيقه بتوجيه ورعاية كريمة من السيد الرئيس بشار الأسد وهو خدمة المواطن، معرباً عن التقدير للتعاون الكبير والمسؤول من مجلس الشعب مع الحكومة لضمان مخرجات مثالية تراعي أبعاد ضرورة استقرار واستدامة وسلامة التشريعات وضرورة إنتاج صكوك تشريعية تلبي متطلبات العمل الحكومي في ظل الأزمة وحالة الحرب والحصار والعقوبات.

وبين عرنوس أن الحكومة حريصة جداً على أن تكون المؤسسة التشريعية البوابة المؤسساتية المهمة التي تدخل السلطة التنفيذية من خلالها إلى عملها التنفيذي في دولة القانون واحترام المؤسسات.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن الدولة السورية أخذت على عاتقها مسؤولية إعادة تأهيل كامل الجغرافيا الوطنية التي تمت استعادتها والسعي لإدماجها في دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية بحيث تكون مصدر غنى وثراء لتقوم بدورها الوطني المعهود، لافتاً إلى أنه لا يخفى على أحد التكلفة الباهظة التي ترافق توجه إعادة التأهيل والترميم الذي يحتاج إلى مئات وآلاف المليارات من الليرات السورية.

ولفت عرنوس إلى أن عام ٢٠٢١ كان عاماً مميزاً لجهة التعاون الوثيق والمثمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث تم إصدار عدد من القوانين التشريعية التي لم تقف أهميتها عند حدود الكم بل تعدتها إلى النوع والتي من المتوقع أن يكون لها أثر ملموس في النواحي الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة المقبلة.

وأشار عرنوس إلى أن النصف الثاني من العام الحالي سيشهد انفراجات على صعيد الخدمات الكهربائية وعملية تحسين الوضع الطاقوي وهي عملية مستمرة، مبيناً أن الكهرباء جعل من المشاكل التي تعترض عملية معقدة للغاية وطويلة الأجل، يقارب ١٠٠ ألف عامل، فمنهجية التوظيف تتطور بحيث تكون أكثر إنتاجية وأكثر دقة، مشيراً إلى أن الحكومة ليست معنية فقط بتوفير فرص العمل في القطاع العام فالحصة الكبرى من النشاط الاقتصادي الوطني هي لدى شركائنا في القطاع الخاص وحجم العمالة لدى القطاع الخاص لا يقل أهمية عن حجمه لدى القطاع العام.

وأوضح أنه تم خلال العام الماضي شراء ما يقارب ٣٦٧ ألف طن من القمح من الإنتاج المحلي بقيمة تقديرية ٣١٢ مليار ليرة سورية كما تم استيراد ما يقارب ١,٥ مليون طن من القمح بقيمة ٤٧٨ مليون دولار، موضحاً أن ما تم منحه للمؤسسة السورية للحبوب وللمؤسسة العامة لإكثار البذار عن طريق المصرف الزراعي التعاوني لتمويل موسم ٢٠٢١ وما تم منحه للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان لتمويل موسم ٢٠٢١ بلغ ٩٦٨ مليار ليرة سورية.

ولفت عرنوس إلى أن الدعم يشكل مكوناً مهماً من مكونات ومن ثوابت السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة السورية وهي بتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد، وهي السياسة الملتزمة بالدعم كأداة تدخل اقتصادية واجتماعية هدفها تمكين الفئات المحتاجة من الوصول إلى الموارد التي تساعدها على تحسين مستوى معيشتها، مشيراً إلى أن آليات الدعم ليست بالضرورة أن تكون ثابتة وصالحة بشكل دائم ولاسيما في ضوء ما يرافق تطبيق بعضها من مظاهر سلبية تتجلى بوضوح من خلال ذهاب الموارد إلى غير المستحقين.

وأكد عرنوس أن الحكومة تتابع ملف الدعم بشكل مخطط ومنهجي يهدف إلى إعادة توجيه إمكانات الدعم والموارد المخصصة له إلى الفئات المستهدفة والأكثر احتياجاً، مبيناً أن موضوع استبعاد بعض الشرائح الميسورة من منظومة الدعم حظي باهتمام بالغ من الحكومة حيث شهد عشرات الاجتماعات مع شركائنا في النقابات المهنية إضافة إلى مئات المراسلات والإحصائيات بهدف التدقيق فيه إلى أبعد حد ممكن لضمان أن يكون بأقرب صيغة ممكنة من العدالة والكفاءة.

وبين عرنوس أن الشرائح التي يتم تدارس استبعادها هي من الشرائح التي تمتلك قدرة مالية أكثر من بقية الشرائح وقد تكون هي الأخرى بحاجة نسبية للدعم لكن هناك من هو أكثر احتياجاً منها حالياً وفق الإمكانات المتوافرة على المستوى الوطني، موضحاً أن منظومة الاستبعاد تحتوي على ممكن مهم جداً يتمثل بفتح باب المراجعة من خلال إتاحة الفرصة أمام كل المواطنين المستبعدين من الدعم لتقديم اعتراضاتهم في حال وجود مبررات تقتضي مراجعة موضوع الاستبعاد.

وأشار عرنوس إلى أنه تم تشكيل لجنة برئاسة وزير الاتصالات وعضوية معاوني وزراء وممثلين عن الوزارات والجهات المعنية لدراسة طلبات الاعتراضات والبت فيها.

ولفت عرنوس إلى أنه يتم العمل بشكل جدي وحثيث على ضبط عمليات تهريب المشتقات النفطية وبيعها في السوق السوداء من قبل بعض ضعاف النفوس.

وقال: «نسعى لمعالجة مثل هذه الحالات عبر طريقين الأول: إعادة هيكلة الدعم من خلال تحويله إلى صيغة دعم نقدي يخصص إلى المستحقين بشكل مباشر وبالتالي تقليل مساحات الفساد المحتملة عبر تقليل الأرباح التي يمكن أن يحصل عليها الانتهازيون والثاني: أتمتة توزيع الخدمات الذي يعد الإجراء الأكثر جدوى والأكثر حداثة لضبط عمليات التوزيع وتضييق فرص خلق أي حالات فساد محتملة وتقليل تدخل العنصر البشري».

ولفت عرنوس إلى أنه بمتابعة من إدارة قضايا الدولة صدرت أحكام قضائية لصالح الجهات العامة عددها ٣٧,٧ آلاف قضية من أصل ما يقرب من ٥٦ ألف قضية تم الفصل فيها، مبيناً أنه حتى الربع الثالث من العام الماضي تم الفصل بقضايا تقرب من ٥٩ مليار ليرة سورية و٣٨٦ ألف دولار و٨٥ ألف يورو كما تم تنفيذ أحكام قضائية وتحصيل مبالغ بمجموع ١١,٣ مليار ليرة سورية.

وبين المهندس عرنوس أن عدد القضايا التحقيقية بلغ خلال العام ٢٠٢١ لدى الجهاز المركزي للرقابة المالية ١٩٨ قضية وتحقيقية وبلغت الأموال المكتشفة نتيجة هذه التحقيقات ما يزيد عن ١٣ مليار ليرة سورية وآلاف الدولارات، بينما وصل إجمالي القضايا المحالة والمعتمدة خلال عام ٢٠٢١ لدى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ٣١١٣ قضية كما بلغ إجمالي المبالغ المالية الواجب تحصيلها ما يزيد عن ٦٠ مليار ليرة سورية وما يقرب من ٢٠ مليون دولار.

وأكد الحرص على تمكين القطاع الخاص وعلى أن يلتزم المكلفون بأداء واجباتهم تجاه الخزينة العامة للدولة وليس هناك من دليل أكثر وضوحاً من قيام الحكومة باقتراح تخفيف نسبة بعض الضرائب والرسوم بدلاً من زيادتها.

وبين عرنوس أن توفير حوامل الطاقة هو الموضوع الأول على طاولة الحكومة للعام الجاري حيث ستستثمر الحكومة في مساعيها لتعزيز هذا القطاع بما يمكن أن ينعكس إيجاباً على مستوى الاستهلاك المنزلي من خلال زيادة ساعات التغذية وكذلك على مستوى القطاعات الاقتصادية ولا سيما الزراعية والصناعية.

وأشار عرنوس إلى استمرارية العمل لتعزيز بنية الإنتاج باعتباره أقصر الطرق وأفضلها لتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلد، موضحاً أن قنوات الإنتاج المثلى محددة لدى الحكومة ومبرمجة في خططها الواضحة سواء على مستوى المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني أم على المستوى الصناعي وذلك في القطاعين العام والخاص، حيث تتصب الجهود في القطاع العام على توفير التمويل والشراكات المناسبة وفي الخاص على توفير التمويل والتشريعات المناسبة والحرص على فتح أبواب التعاون الدولي أمام قطاع الأعمال الوطني الذي يملك تاريخاً كبيراً نعتز به ونراهن عليه.

ولفت عرنوس إلى أنه من ضمن المواضيع الأخرى التي تعمل عليها الحكومة خلال ٢٠٢٢ التركيز على شبكة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث تم اتخاذ خطوات متقدمة على صعيد إدارة هذا الملف سواء بالنسبة للبنية التشريعية والبنية التمويلية أم على مستوى البنية الإدارية والتنظيمية.

وأكد عرنوس أنه سيتم تعزيز التنفيذ الفعلي لهذا القطاع (المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر) وتوسيع جغرافيته لا سيما في المناطق الريفية كأحد سياق الاهتمام بالتنمية الريفية كأحد مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وسيتم التوسع في التمويل المخصص لهذا القطاع مع اعتماد الشروط والمعايير التي تضمن ذهاب التمويل إلى الغايات المحددة أصولاً.

وعن التسويق قال عرنوس: إنه لا يقل أهمية عن عملية الإنتاج فنجاحها إن لم يقترن بعملية التسويق لا يعد نجاحاً وهذا ما تبدى جلياً من خلال إدارة ملف تسويق الحمضيات الذي يتعرض للعديد من الصعوبات نتيجة عدم القدرة على الوصول إلى أسواق التصريف الخارجية.

وتابع عرنوس: «تدخلت الحكومة وبتوجيه مباشر من السيد الرئيس بشار الأسد وبدعم بمليارات الليرات السورية لتسويق المحصول في كل القنوات الممكنة تحصيناً للمنتجين وهذا ما ينطبق أيضاً على قطاع الصناعات الدوائية والصناعات الزراعية وغيرها من القطاعات التي تحظى بكامل الدعم والرعاية».

واستعرض عرنوس بعض مؤشرات تمكين البنية الإنتاجية، موضحاً أن قطاع الاستثمار شهد إقبالاً واسعاً من المستثمرين بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ وتعليماته التنفيذية الذي قدم باقة متنوعة من الحوافز الضريبية وغير الضريبية والحوافز المالية والإجرائية النوعية والتنافسية، لافتاً إلى أن عدد إجازات الاستثمار الصادرة عن الهيئة من تاريخ نفاذ التعليمات التنفيذية بلغ ٩ إجازات بتكلفة استثمارية تقديرية ٢٦٨ مليار ليرة سورية ومن المتوقع لها ١٤٤ فرصة عمل بالإضافة إلى ٢٣ مشروعاً جديداً قيد الدراسة بتكلفة تقديرية ٨٤٠ مليار ليرة سورية ومن المتوقع لها أن تحقق ٢٣٤٧ فرصة عمل.

وبين عرنوس أن العدد الإجمالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بلغ ٧٧٨ ألف مشروع وبلغت قيمة إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية في قطاع مصارف التمويل الأصغر ٤٣,٨ مليار ليرة سورية وعدد القروض المنفذة من خلال قطاع التمويل الأصغر الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ٤٥١٥ قرضاً منذ بداية كانون الثاني ٢٠٢١ وحتى نهاية تشرين الأول ٢٠٢١.

وأوضح عرنوس أن العدد الكلي للمقاسم الصناعية والحرفية قيد الإنتاج في المدن الصناعية بلغ ٢٠٧٥ مقسماً وحجم الاستثمارات السنوية في المدن الصناعية ١١٧ مليار ليرة سورية وبلغت مساحة الأراضي المروية الجديدة في عام ٢٠٢١ ما يقرب من ٧١ ألف هكتار ومساحة الأراضي التي دخلت الخدمة في عام ٢٠٢١ ما يزيد عن ١٠٢ ألف هكتار.

وتابع عرنوس: إن التكاليف الإجمالية لإعادة تأهيل المناطق المتضررة التي تعرضت للحرائق في عام ٢٠٢١ تجاوزت ٣١ مليار ليرة سورية منها ٢٩ مليار ليرة سورية تعويضات للفلاحين المتضررين وبلغ إجمالي الودائع من بداية العام ٢٠٢١ حتى شهر تشرين الأول نحو ٥,٢٧٦ مليارات ليرة سورية، مشيراً إلى أهمية هذا الرقم لكونه يسلط الضوء على ثقة المواطنين بعملتهم الوطنية وعلى الدور الفاعل للسلطة النقدية وإجراءات توطين الأموال في المنظومة المصرفية في سياق التقدم بإنجاز عمليات الدفع الإلكتروني.

ولفت عرنوس إلى أن الفنادق العائدة ملكيتها لوزارة السياحة حققت خلال العام ٢٠٢١ إيرادات تقدر بـ ٣٣ مليار ليرة سورية، كما بلغ الريح المحقق لهذه الفنادق خلال العام ٢٠٢١ ما يقرب من ١٤,٥ مليار ليرة سورية بزيادة مقدارها ١٢,٥ مليار ليرة سورية عن العام ٢٠٢٠.

واختتم عرنوس كلمته بالقول: «نتطلع للعمل سوياً لأن يكون العام ٢٠٢٢ عام الانفراجات النسبية في القطاعات الخدمية والاقتصادية بفضل التعاون الوثيق والمشترك بين مؤسساتنا الوطنية ومن خلال الاستمرار بجني ثمار جهود المؤسسات الوطنية التراكمية التي بذلت في الأشهر والسنوات الماضية.

مداخلات النواب

ركز عدد من أعضاء المجلس حسب «سانا» في مداخلاتهم على ضرورة تحسين الوضع المعيشي ومستوى الرواتب والأجور بما يتناسب مع الارتفاعات الحاصلة على أسعار المواد التموينية والاستهلاكية والمشتقات النفطية وتخفيف الهدر في المال العام ومكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين مؤكدين ضرورة التصدي للجرائم التي ازدادت مؤخراً ولاسيما المخدرات ومكافحتها.

وطالب بعض الأعضاء بتحسين رواتب وتعويضات قوى الأمن الداخلي وإعادة النظر في الشرائح المستبعدة من الدعم وفقاً للدراسة التي تم إعدادها بهذا الشأن والإسراع بإعادة تشغيل معامل القطاع العام لزيادة مستوى الإنتاج وزيادة الحوافز وطبيعة العمل للعمال.

وأكد عدد من الأعضاء ضرورة تحسين واقع الأفران في محافظة درعا وزيادة كمية الطحين المخصصة لها وتأمين كل أنواع السلع في صالات السورية للتجارة وتوفير الأسمدة والمحروقات وتحسين واقع الكهرباء وإيجاد حل جذري لأزمة مياه الشرب وترميم شبكات الصرف الصحي وفتح فروع للمصرفين الزراعي والتجاري في المحافظة.

ودعا الأعضاء إلى زيادة الدعم المقدم لمحافظة دير الزور وإعادة تأهيل مشفى جراحة القلب ومتابعة الواقع الزراعي والثروة الحيوانية فيها وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من محروقات وكهرباء وتسويق للمحاصيل بما يخفف من معاناة المزارعين بالمحافظة وإعادة صرف رواتب موظفيها المنقطعين عن عملهم لأسباب خارجة عن إرادتهم.

وأشار عدد من الأعضاء إلى ضرورة مكافحة الأمية التي ازدادت خلال فترة الحرب في محافظتي الرقة والحسكة وتخفيض أجور النقل الجوي من وإلى الحسكة. ولفت بعض الأعضاء إلى أهمية دعم مدينة تدمر ووضع خطة تنموية شاملة لها وتحسين الخدمات في ريف محافظة إدلب المحرر واستثمار الأراضي الزراعية فيها وزيادة كمية المحروقات المخصصة لها والإسراع بتمديد شبكات مياه الشرب والري والكهرباء والاتصالات وتأمين وسائط نقل لموظفيها.

وطالب عدد من الأعضاء برفع القيود عن سحب الأموال من المصارف العامة والخاصة لتحقيق النمو في الاقتصاد وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين والتركيز على مشاريع الطاقة البديلة وتوفير الألواح الشمسية ذات الجودة العالية وتقديم دعم أكبر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

كما دعوا إلى مراقبة الأسواق ومحاسبة المحتكرين وتأمين وصول المنتجات الزراعية من الفلاح للمستهلك مباشرة من دون وسطاء لتخفيض أسعارها وإنهاء حالة الازدحام في نقل الموظفين والطلاب بالمحافظات عبر زيادة عدد حافلات النقل العامة وإحداث مراكز امتحانية لطلاب الشهادتين الثانوية والأساسية الأحرار في عدد من المناطق وإنشاء محطة وقود للبنزين الأوكتان في السويداء.

وأكد بعض الأعضاء ضرورة تشكيل لجنة من الصيادلة والمعنيين بملف الأدوية لتوفير الأدوية ولاسيما للأمراض المزمنة والسرطان وإعادة النظر في الزيادة الأخيرة على أسعارها والمحددة بـ٣٠ بالمئة وتخفيض هذه الأسعار وفوض حد لحالة تردي الاتصالات الخليوية وتوفير تغطية الشبكة في كل المناطق.

رئيس الحكومة يرد

وفي رده على مداخلات أعضاء مجلس الشعب أكد رئيس مجلس الوزراء أهمية التعاون القائم بين مجلس الشعب والحكومة للوصول إلى مخرجات تتناسب مع المعطيات الاقتصادية الصعبة التي فرضتها الحرب الإرهابية التي تتصدى لها سورية وبما ينعكس إيجاباً على تحسين الواقعين الخدمي والتنموي.

ولفت عرنوس إلى أن الهدف من الأرقام التي تم عرضها لتتم قراءتها جيداً في هذه الظروف الصعبة التي نعاني منها وصولاً إلى توصيف الواقع بشكل دقيق بما يسهم في إيجاد الحلول للعقبات القائمة واستثمار الموارد المتاحة بالشكل الأمثل معرباً عن الترحيب بكل المقترحات والطروحات والنقد البناء الذي من شأنه دعم الجهود الحكومية وتحسين الأداء.

وأشار عرنوس إلى أن الحكومة أقرت ميزانية للخطط التي ستنفذ في المحافظات على مختلف المستويات الخدمية والتنموية، لافتاً إلى أن كل هذه المشاريع تمت مناقشتها تحت قبة مجلس الشعب وأضاف: نحن وأنتم مسؤولون عن تنفيذها.

وقال عرنوس: «في بعض المحافظات التي قمنا بزيارتها رصدنا اعتمادات إضافية فوق الاعتمادات المرصدة لها لتوظيفها في تحسين واقع الخدمات وعندما يتم إقرار خطط الوزارات على مستوى الدولة تصبح كل الجهات المعنية مسؤولة عن تحقيق هذه الخطط» مؤكداً السعي لتكون خريطة الخدمات التي تم وضعها ملبية لاحتياجات مختلف المحافظات.

وأضاف: إن هناك جهداً يبذل بشكل كبير وكل خطواتنا تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وذلك بتوجيهات من السيد الرئيس بشار الأسد وهو ما تعكسه المنح وزيادات الرواتب التي صدرت العام الماضي إضافة إلى السعي المستمر لتحسين طبيعة العمل لمختلف الاختصاصات ولتنمية المشروعات الريفية وزيادة دخل الوحدات الإدارية وتقديم الدعم اللازم لها لتنفيذ مشاريعها وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفيما يخص موضوع توافر الدواء أوضح رئيس مجلس الوزراء أنه تم بذل جهود كبيرة لدعم هذا القطاع وقال: نعمل بأقصى طاقاتنا لضبطه من خلال الإعفاءات المقدمة للمواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج ودعم معامل الدواء والاجتماع بأصحابها للبحث عن مخارج للوضع الراهن بما يضمن عدم انقطاع الأدوية من السوق المحلية والتقيد بالأسعار المحددة إضافة إلى تشديد الرقابة على هذا القطاع.

وأكد عرنوس أن مسابقة التوظيف المركزية ستكون في منتهى الشفافية ولن يطولها أي نوع من أنواع الفساد وهي مؤتمنة بالكامل بما يضمن حصول أصحاب الكفاءات على فرصهم الوظيفية بشفافية ونزاهة، مشيراً إلى إتاحة الفرصة أمام العمال المؤقتين للتقدم للمسابقة من دون تحديد أي شروط لتقدمهم بما يمنحهم فرصة في التثبيت.

وحول نظام الحوافز أكد أنه عنوان مهم من عناوين العمل الحكومي، حيث تتم دراسة نظام حوافز لكل جهات الدولة بما يسهم في تحسين متممات الرواتب وزيادة دخل العاملين والإنتاج.

وبشأن فرز المهندسين أكد عرنوس السعي بشكل مستمر لتطوير عملية الفرز بما يتناسب مع احتياجات الجهات العامة واستثمار الاختصاصات في مكانها المناسب.

كما أكد رئيس مجلس الوزراء الدعم الحكومي للاستثمار في الطاقات البديلة داعياً المستثمرين للاستفادة من التسهيلات المقدمة في هذا المجال.